الأمم المتحدة

A/ES-10/788–S/2018/557

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
13 June 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إني مضطر للكتابة إليكم مرة أخرى، للأسبوع الحادي عشر على التوالي، كي أوجه انتباهكم إلى استمرار الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتحديدا إلى الواقع الخطير الذي ما زال يواجهه المدنيون الفلسطينيون تحت نير الاحتلال العسكري لإسرائيل.

فلا تزال الخسائر في صفوف المدنيين تنجم مباشرة عن السياسات والممارسات غير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال، مما يزيد من ترويع السكان. ففي ٦ حزيران/يونيه، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على عز الدين التميمي البالغ عمره ٢١ عاما وقتلته، في قرية النبي صالح، شمال غرب رام الله. وقد أطلقت على الشاب ثلاث رصاصات من مسافة قريبة، إحداها على عنقه، مع أنه لم يمثل أي تهديد مباشر أو غير مباشر للجنود. وعندما حاول مُسعفون فلسطينيون إنقاذه، منعتهم القوات الإسرائيلية من القيام بذلك وتركت عز الدين ينزف حتى الموت مدة تزيد على ٣٠ دقيقة قبل السماح لسيارة إسعاف بالوصول لحمل جثته.

وما يجعل مقتل عز الدين التميمي أكثر وحشية هو أنه من الواضح كان مع سبق الإصرار. ووفقا لما ذكرته أمه، فقد جاء، قبل يومين من الحادث، جنود إلى منزلها وقالوا لها: ”سنقتل ابنك ونجعلك تبكين عليه“. وعلى غرار جميع الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال، فقد اتسمت حياة عز الدين كلها بالعنف والإذلال والقهر يوميا.

فأسرة التميمي معروفة جيدا في الساحة الدولية بنشاطها السلمي ضد الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه ضد قريتهم، النبي صالح. ومنذ عام ٢٠٠٩، تنظم أسرة التميمي وسكان قرية النبي صالح

250618 210618 18-09764 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

احتجاجات سلمية أسبوعية ضد الجدار الإسرائيلي غير القانوني ومصادرة الأراضي والاستعمار الاستيطاني. وظلت القرية في دائرة الضوء منذ أن اعتقلت قوات الاحتلال عهد التميمي، ١٦ عاما، وحكمت عليها بالسجن لمدة ثمانية أشهر. ومنذ ذلك الحين، اعتقلت القوات الإسرائيلية وسجنت ١٨ شخصا من أسرة عهد المباشرة والممتدة، من بينهم ستة أطفال، في حملة عقاب جماعي ضد القرية.

ويشكل القتل العمد لعز الدين التميمي من جانب إسرائيل جريمة أخرى في نمط سلسلة طويلة من أعمال القتل العمد للمدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وإزاء هذه الجريمة وغيرها من الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، فإننا ندعو إلى المحاسبة الكاملة.

وفي هذا الصدد، يجب أن أوجه انتباهكم أيضا إلى أن الإصابات لا تزال تتصاعد في غزة بسبب عدوان إسرائيل المستمر على المتظاهرين الفلسطينيين المسالمين. ففي يوم الجمعة الماضي، ٨ حزيران/يونيه، واصلت السلطة القائمة بالاحتلال ذبح المدنيين الفلسطينيين العزل المشاركين في ''مسيرة العودة الكبرى'' في غزة، مما رفع العدد الإجمالي للفلسطينيين الذين قتلوا منذ ٣٠ آذار/مارس إلى ١٣١، بمن فيهم ١٥ طفلا. ويوم الجمعة الماضي ذو أهمية خاصة لدى الفلسطينيين، لأنه يصادف اليوم القدس، وهو إحياء حزين لذكرى قيام إسرائيل بضم القدس الشرقية على نحو غير قانوني.

وأسماء القتلى هي: هيثم الجمال، ١٥ عاما؛ وزياد جاد الله البريم، ٢٦ عاما؛ وعماد نبيل أبو دارابيه، ٢٦ عاما؛ ويوسف الفصيح، ٢٩ عاما. وإضافة إلى ذلك، أصيب ٦١٨ متظاهرا بجروح، حيث أُصيب ما يزيد على ١٠٠ منهم بالذخيرة الحية. وكان من بين أولئك الجرحى محمد عبد البابا، وهو مصور يعمل بوكالة الأنباء الفرنسية، حيث أطلقت عليه الذخيرة الحية وهو يحاول تصوير جريح من المحتجين مرتديا سترة وخوذة الصحافة، ورجل عمره ٢٣ عاما اخترقت وجهه قنبلة مسيلة للدموع وقد انتشرت صوره على نطاق واسع في وسائط التواصل الاجتماعي، ويظهر فيها الرجل ووجهه وقميصه ملطخين بالدم وهو يقبض على عنقه ويتنفس بمشقّة وسط الغاز المسيل للدموع.

ولم تُحظ قسوة هذه المشاهد والصور بالإدانة من إسرائيل، بل بالثناء، وحتى، ما هو أكثر ترويعا، بالتحريض ضد الفلسطينيين. وقد بعث الوزير الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان تغريدة ذكر فيها أن ''عزم جنود جيش الدفاع الإسرائيلي ومهنيتهم على حدود غزة يثبتان قدراتهم''، ووصف المتحدث الرسمي الإسرائيلي، إيمانويل ناهشون، المتظاهرين الفلسطينيين بأنهم ''حمقى حقودون'' وأنهم ''شبيبة حماس''، والعبارة الأخيرة إشارة إلى ''شبيبة هتلر'' باللغة الألمانية.

وفي هذا الصدد، لا بد أن نُذكِّر مرة أخرى بأن احتجاجات المدنيين الفلسطينيين ضد القمع الإسرائيلي ليست جديدة وأنها تُعد مبادرة شعبية. فقد ظل الفلسطينيون يحتجون على ما يواجهونه من ظروف لا تطاق، ليس منذ ٣٠ آذار/مارس فحسب، بل على مدى عقود من الزمن. والفلسطينيون، مثلهم مثل سائر إخوانهم من بني البشر، شعب لا يستطيع تحمل عقود من القمع العنيف والهيمنة والسيطرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي دون أن يعبر على الأقل عن معارضته لذلك بالاحتجاج السلمي. وليس من الغريب، بل هو أمر عادي، أن يثور الفلسطينيون احتجاجا على ما أجبروا على العيش فيه من ظروف لاإنسانية غير محتملة.

ومع استمرار إسرائيل في قتلها المتعمد للمدنيين الفلسطينيين وازدرائها التام للحياة البشرية، فمن الضروري أن يتصرف المجتمع الدولي على وجه الاستعجال بغية تهدئة الوضع ومنع المزيد من الاعتداءات ضد المدنيين الفلسطينيين. ولذلك، فإننا نكرر الدعوة إلى حماية الشعب الفلسطيني، من أجل ضمان سلامة ورفاه السكان المدنيين العزل الرازحين تحت الأسر مدة تزيد على نصف قرن وتزيد على عقد من الحصار.

وفي هذا الصدد، نرحب بالاستئناف المرتقب للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بغية اتخاذ قرار من شأنه أن يسهم في الجهود الجارية من أجل نزع فتيل التوترات، والردع عن مزيد من أعمال العنف ضد المدنيين، وتعزيز النظر الجاد في اتخاذ تدابير تهدف إلى ضمان سلامة السكان المدنيين الفلسطينيين ورفاههم وحمايتهم، بدءا بطلب يُوجّه إلى الأمين العام لكي يقدم تقريرا يتضمن مقترحاته بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الغرض، بما يشمل جملة أمور منها توصيات بشأن آلية حماية دولية.

وإننا نناشد الدول الأعضاء بتقديم دعمها القيّم والمبدئي لمشروع القرار الهام هذا، بما يتماشى مع مسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والواجب الجماعي لحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك حالة الاحتلال الأجنبي.

ويتطلع الفلسطينيون إلى المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات مسؤولة وعاجلة في وجه هذه الأزمة. ولا ينبغي توجيه رسالة مفادها أن أرواحهم لا قيمة لها، ولا تستحق وقت المجتمع الدولي، ولا تستحق الحماية. وينبغي أن يُسلَّط الضوء على أهمية الأدوات الدولية لحماية المدنيين في جميع الظروف والحفاظ على آفاق السلام العادل.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٣٩ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/ES-10/785-S/2018/537) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة